تأويل الصفات في كتب غريب الحديث

الشيخ/ بدر الزمان محمد شفيع النيبالي*

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم، ودعا بدعوتهم، وسلك سبيلهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن من واجب المسلم أن تكون عنايته بعقيدته أكثر من عنايته بالأعمال المفروضة عليه من الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وغير ذلك، لأن الأعمال لا تؤتي جناها إلا إذا وجدت مع العقيدة الصحيحة الثابتة، السالمة من الشوائب.

ومن الأمور المهمة في العقيدة صفات الله جل وعلا. فإثباتها كما وردت، وإجراء اللفظ على ظاهر معناه بدون خوض في إدراك حقيقته، ومعرفة كيفيته هو الأصل. وأما حمل اللفظ على معنى بعيد، غير متبادر، وإجراء المجاز فيه فهو تعطيل الله تعالى عمّا وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ.

وقد ورد هذا التعطيل في معظم كتب غريب الحديث عند بيان معاني الكلمات المتعلقة بالصفات.

---

* هو بدر الزمان محمد شفيع النيبالي من مواليد نيبال عام ١٩٥٤م، حصل على الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٧هـ، له بحوث ومقالات ودراسات طبع بعضها وبعضها لا يزال تحت الطبع، ويعمل حالياً مدرساً في معهد التعليم الإسلامي بنيودلهي.

وكنت قد سجلت بعض ملاحظاتي حول هذه الظاهرة الزائغة أثناء مطالعتي لكتاب النهاية لابن الأثير (٦٠٦هـ)، فأحببت أن أصوغها في مقالة، وألفت بها أنظار المستفيدين من كتاب النهاية، ومصادره[١] ليكونوا على حذر من هذه التأويلات الفاسدة التي دخلت في كتب الغريب من جهة المعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم وكادت أن تقع موقعًا حسناً في قلوب المستفيدين منها. ومن هنا يجدر بي أن أذكر ملخص أقوال أئمة أهل السنة في باب الصفات، ثم أناقش ما ورد في كتب غريب الحديث من تأويلها، فأقول :

قال الترمذي «وقد روى عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية أن الناس يرون ربهم، وذكر القدم وما أشبه هذه الأشياء. والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، وقالوا : تُروى هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يقال : كيف ؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسر، ولا يتوهم، ولا يقال : كيف ؟، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية نقلاً عن الوليد بن مسلم أنه قال : «سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات فقالوا : أمِرّوها كما جاءت ـــ وفي رواية ـــ قالوا : أمِرّوها كما جاءت بلا كيف»[٣].

ونَقل عن مالك أنه قال : «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[٤].

---

(١) وهي كتاب الغريبين للهروي، والمجموع المغيث لأبي موسى، والفائق للزمخشري وغير ذلك.
(٢) الترمذي مع التحفة (٣/٣٣٦).
(٣) الفتوى الحموية الكبرى (٢٤).
(٤) الفتوى الحموية الكبرى (٢٤).

وقال في الذين يؤولون الكلمات عن معناها الظاهر لتنزيه الله تعالى عن النقص والعيب إلى معنى آخر : «أما المعطلون فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل : مثّلوا أولاً، وعطّلوا آخراً»(١).

وقال في بيان المذهب الحق نقلاً عن الخطابي : «فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم : فأبطلوا ما أثبته الله»(٢).

وجعله أصلاً للباب : «فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسله نفياً وإثباتاً، فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه»(٣).

قال الله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(٤).

وقال سليمان بن عبدالله بن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب : وكل من جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ فقد ألحد في ذلك فليُقِلّ أو ليستكثر.

وذكر السلف فقال: «فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه، ولم يجحدوا صفاته، ولم يشبهوها بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عمّا أنزلت عليه لفظاً ولا معنى»(٥).

فهذه النصوص تدل على إثبات الصفة كما وردت، والاعتقاد بها حسب

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى (٢٠).
(٢) الفتوى الحموية الكبرى (٣٤).
(٣) الرسالة التدمرية (٤).
(٤) الأعراف (١٨٠).
(٥) تيسير العزيز الحميد (٦٤٦).

معرفة معناها في لسان العرب من غير أن تشبه بصفات المخلوق، أو تعتقد لها كيفية.

وأما التأويل الذي نراه في كتب غريب الحديث في أبواب العقائد عامة وباب الصفات خاصة فالحق أنه تعطيل لصفات الله تعالى، ولم يدخل في كتب الغريب إلا من جهة تأثر اللغويين بكلام الجهمية والمعطلة، فليحذر الذين يستفيدون منها أن تصيبهم فتنة، فيعتقدوا بما جاء عندهم من تأويل الصفات، فيزيغوا عن الحق.

وقد أكثر اللغويون بالتأليف في غريب الحديث، ومع هذا ما وجدت ــ حسب علمي ــ أحداً منهم اهتم بالتنبيه على هذه الظاهرة الزائغة عن الحق، وأبان الصواب، في كتاب مفرد أو شبه مفرد، فذلك الذي حملني على أن أشير إلى بعض ما تسرب إلى كتب غريب الحديث من هنات في باب العقيدة سهواً من مؤلفيها ــ ونستغفر الله لنا ولهم ــ ونصوّبها بالأدلة الصريحة الواضحة إن شاء الله، وهي كما يلي:

(١) قـدم الله ورجلـه

نقل ابن الأثير عن الهروي[١] حديثاً في صفة النار: «حتى يضع الجبار فيها قدمه»[٢] وعند الزمخشري جاء ذكر الرب أولاً ثم أورده بلفظ: «فيضع قدمه عليها»[٣].

وقال الهروي بعد ذكر الحديث: «روى عن الحسن: يجعل الله تعالى فيها الذين قدمهم من شرار خلقه، فهم قدم الله تعالى للنار كما أن المسلمين قدم للجنـة»[٤].

(١) وعنده بدون لفظ «الجبار».
(٢) انظر النهاية (٢٥/٤).
(٣) انظر الفائق (١٦٥/٣).
(٤) كتاب الغريبين (١٧/٣).

ومثله رواه عنه الأزهري، وابن سيده كما نقله عنه ابن منظور[١].

وروى القرطبي عن النضر بن شميل في معنى الحديث: «أي من سبق في علمه أنه من أهل النار»[٢].

وقال الزمخشري : «وضع القدم على الشيء مثل للردع والقمع، فكأنه قال : يأتيها أمر الله عز وجل فيكفها عن طلب المزيد فترتدع»[٣].

وقال القاضي عياض في مادة «جبر» : «قيل : هو أحد الجبابرة الذين خلقهم الله لها، فكانت تنتظره، وقيل : الجبار هنا الله تعالى، وقدمه : قوم قدمهم الله تعالى لها، أو تقدم في سابق علمه أنه سيخلقهم لها، وهذا تأويل الحسن البصري، كما جاء في كتاب التوحيد من البخاري هو أن الله ينشيء للنار من يشاء فيلقون فيها»[٤] وقيل معناه يقهرها بقدرته حتى تسكن .. وعند أبي ذر في تفسير سورة (ق) : حتى يضع رجله .. وإذا أضفنا ذلك إلى أحد الجبابرة كان على وجهه، وإلا كان بمعنى الجماعة التي خلقهم الله لها، والرِجْل : الجماعة من الجراد، أو يتأول فيه كما يتأول في القدم»[٥].

ونقل ابن الجوزي عن الحسن ـــ كما سبق عند الهروي ـــ وعن الخطابي ـــ ولم أجده في غريبه ـــ قوله : إنما أُريد بذلك الزجر لها والتسكين من غربها كما يقال للأمر تريد إبطاله : وضعته تحت قدمي» ثم حسّنه ابن الجوزي بقوله : «وهذا وجه حسن»[٦].

وذكر ابن الأثير ما عند الهروي، وأضاف إليه قولى الزمخشري، والخطابي من غير عزو[٧] .

---

(١) انظر تهذيب اللغة (٩/٤٥) واللسان (قدم).

(٢) تفسير القرطبي (١٧/١٩).

(٣) الفائق (٣/١٦٥).

(٤) البخاري (ومعه الفتح) (١٣/٤٣٤).

(٥) المشارق (١/١٣٨).

(٦) غريب ابن الجوزي (٢/٢٢٥).

(٧) انظر النهاية (٤/٢٥).

ويتلخص مما سبق عدة أقوال للمؤلفين :

(١) القدم : الذين قدمهم الله من شرار خلقه.

(٢) القدم : هم الذين سبق في علم الله أنهم من أهل النار.

(٣) وضع القدم : يراد به الزجر والتوبيخ عن طلب المزيد، والقهر على النار بالقدرة، وإبطال طلبها.

(٤) الجبار : هو أحد الجبابرة الذين خلقهم الله للنار.

(٥) الرِجْل : رِجْل أحد الجبابرة.

(٦) الرِجْل : الجماعة الذين خلقهم الله للنار.

هذه هي بعض أقوال العلماء في تأويل هذا الحديث، وقد عرض بعضها الآخر الحافظ ابن حجر[١].

وقد وردت أحاديث عديدة في إثبات هذه الصفة لله تعالى فنذكر بعضها : «عن أبي هريرة رفعه ـــ وأكثر ما كان يوقفه أبوسفيان ـــ يقال لجهنم: هل امتلأت ؟ وتقول : هل من مزيد ؟ فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها فتقول : قط قط».

«عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : .. فأما النار فلا تمتلىء، حتى يضع رجله، فتقول : قط قط قط فهنالك تمتلىء، ويزوي بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشىء لها خلقاً»[٢].

«عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ... ويبقى أهل النار فيطرح منهم فيها فوج، ثم يقال : هل امتلأت ؟ فتقول : هل من مزيد ؟ ثم يطرح فيها فوج آخر فيقول : هل امتلأت ؟ فتقول : هل من مزيد ؟

---

(١) انظر فتح الباري (٥٩٦/٨)

(٢) الحديثان في البخاري (٥٩٥/٨) حديث رقم (٤٨٤٩ـــ٤٨٥٠).

حتى إذا أوعبوا فيها وضع الرحمن قدمه فيها فانزوى بعضها إلى بعض، ثم قال : قط ؟ قالت : قط قط».

«عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : ... فيدلي فيها رب العالمين قدمه».

«سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : إن رسول الله ﷺ قال : يلقى في النار أهلها، وتقول : هل من مزيد ؟ ويلقى في النار، وتقول : هل من مزيد ؟ حتى يأتيها تبارك وتعالى فيضع قدمه عليها»[١].

«عن ابن عباس ... قال : إن الله الملك تبارك وتعالى قد سبقت كلمته ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾[٢] فلما بعث الناس وأحضروا، وسيق أعداء الله إلى النار زمراً، جعلوا يقتحمون في جهنم فوجاً فوجاً، لا يلقى في جهنم شيء إلا ذهب فيها، ولا يملؤها شيء، قالت : ألستَ قد أقسمتَ لتملأني من الجنة والناس أجمعين، فوضع قدمه، فقالت: حين وضع قدمه فيها: قَدِ قَدِ، فإني قد امتلأت، فليس لي مزيد، ولم يكن يملؤها شيء حتى وجدت مس ما وضع عليها، فتضايقت حين جعل عليها ما جعل، فامتلأت فما فيها موضع إبرة»[٣].

وفي رواية عنه : «... حتى إذا لم يبق من أهلها أحد إلا دخلها وهي لا يملؤها شيء أتاها الرب فوضع قدمه عليها ... ولم يكن يملؤها شيء حتى وجدت مس قدم الله تعالى ذكره ...»[٤].

فهذه الأحاديث الصحيحة صريحة في إثبات صفة القدم لله تعالى، ويظهر ذلك فيما يلي :

---

(١) الأحاديث الثلاثة في التوحيد لابن خزيمة (٩٦ــ٩٨).

(٢) هود (١١٩).

(٣) تفسير الطبري (١٦٩/٢٦).

(٤) تفسير الطبري (١٦٩/٢٦ــ١٧٠).

(١) إتيان الرب تبارك وتعالى، يشير إلى أن القدم صفه له، لأنه إن كان اسماً لمن قدمهم للنار من شرار خلقه، كان تقديم إدخالهم في النار أولى من تأخيرهم إلى آخر الدخول، وما كان لاتيان الرب معنى إلا إذ أوّله المأول بإتيان أمر الرب على حذف المضاف، بالرأي ودون دليل، فلم تظهر لهذا الأمر فائدة أيضاً، لأن من دخل النار لم يدخل إلا بأمره.

(٢) تفسير القدم بالرجل في الرواية الثانية يظهر أن اللفظين يثبتان صفة حقيقية واحدة لله تعالى.

(٣) قول ابن عباس «حتى وجدت (أي النار) مس ما وضع عليها» و «حتى وجدت مس قدم الله تعالى ذكره» صريح في إثبات القدم حيث ذكر له أن النار وجدت منه مساً حينما وضع عليها، وذلك بعدما نفد من كان عليه دخول النار.

(٤) جاء في الحديث بعد ذكر وضع الرجل والقدم، وامتلاء النار وانزواء بعضها إلى بعض : «ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً، قال الحافظ ابن حجر : «فإن فيه إشارة إلى أن الجنة يقع امتلاؤها بمن ينشئهم الله لأجل ملئها، وأما النار فلا ينشىء لها خلقاً بل يفعل فيها شيئاً عبر عنه بما ذكر يقتضي لها أن ينضم بعضها إلى بعض»[١].

وفيما سبق ذكرنا ما أثبت الله لنفسه على لسان نبيه من صفة القدم إجراء للفظ على ظاهره ولا نتخيل فيها مشابهة المخلوقين فنؤولها، ولا ندرك حقيقتها فنكيفها، ولا يحملنا عدم معرفة كنهها أن ننكرها.

وبعد هذا ينبغي أن ننظر إلى تأويل المؤولين لنعرف مدى معارضة نصوص الأحاديث فنقول :

أما التأويل الأول والثاني ــ وهما أن يراد بالقدم : الذين قدمهم الله من شرار خلقه، وهم الذين سبق في علم الله أنهم من أهل النار ــ فيندفعان بسياق

(١) فتح الباري (٥٩٧/٨).

الأحاديث، فسياقها أن النار تذكّر الله تعالى وعده بملئها فتطلب المزيد فيدخل فيها أهل النار أفواجاً، ثم حينما لم يبق من أهل النار أحد وهي لا تزال تطلب المزيد أتاها الرب تعالى فوضع قدمه عليها، وحينما وجدت مس قدم الله تعالى تضايقت وامتلأت.

ووجه الرد على التأويلين أنه حينما لم يبق من أهل النار أحد إلا دخلها والنار لا زالت تطلب المزيد مَنْ يكون الذين قدمهم الله من شرار خلقه، ومَنْ سبقوا في علمه تعالى أنهم من أهل النار ؟، وألفاظ الأحاديث لبيان نفادهم هكذا : «حتى إذا أوعبوا فيها» «حتى إذا لم يبق من أهلها أحد إلا دخلها، وهي لا يملؤها شيء»، فحينئذ «أتاها الرب فوضع قدمه عليها». فهل يعقل أن يقال : لم يبق من أهل النار أحد إلا دخلها في جملة، ثم يقال في جملة بعدها : ثم يلقى في النار من قدمهم الله من شرار الخلق، أو يسوغ أن يقال : ثم يلقى فيها الذين سبق في علم الله أنهم من أهلها ؟ فالحق أن المراد من القدم صفة من صفات الله تعالى.

وأما التأويل الثالث وهو ما أشبه فيه قول الزمخشري والخطابي فصار وضع القدم عندهما مثلاً للزجر والردع عن طلب المزيد، وعند غيرهما رمزاً للقهر على النار بالقدرة، فهذا التأويل ــ كما يبدو لي ــ يضمر في طيه أربعة تأويلات، فإن قول الزمخشري : فكأنه قال : «يأتيها أمر الله عز وجل فيكفها عن طلب المزيد فترتدع» مشتمل على تأويل في ثلاثة أشياء :

الأول : أنه قدّر المحذوف، فأوّل إتيان الرب بإتيان أمره.

الثاني : أنه أوّل وضع القدم بالزجر والتوبيخ والكف عن طلب المزيد.

الثالث : أنه أوّل انزواء النار بعضها إلى بعض وقولها قط قط بارتداعها.

والرابع : هو التأويل الذي أوّله بعضهم بأن وضع القدم رمز للقهر على النار وإبطال طلبها المزيد.

فهذه التأويلات وما أشبهها مما أوّله المؤولون باطلة لأنهم لم يأتوا لها ببرهان،

و لم يبينوا سبب إخراج هذه الكلمات عن ظواهرها، وكل هذا ظن منهم أن ظواهر هذه الكلمات إذا أثبتت صفات للرب مثلاً كان عيباً فيه، ولا تليق هذه بجلاله تعالى فينزه عنه، فبدأوا يؤولون كل كلمة ثابتة أثبتت ما يخالف رأيهم فجاءوا بالطامات حيث شحنوا الكتب بالتأويلات أما ترى أن هذه الجملة الواضحة : «حتى يأتيها ربنا، فيضع قدمه عليها فتنزوي» اشتملت على قطعات ثلاث، وترى التأويل لكل قطعة.

ومن هنا يظهر أنه لا يبقى كلام على مراد القائل لم يسلم من التأويل.

ومع هذا يمكن الرد على كل تأويل بصريح النص فيرد التأويل الأول بقوله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾(١).

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية : «يعني لفصل القضاء بين خلقه .. فيجيء الرب تبارك وتعالى لفصل القضاء كما يشاء، والملائكة يجيئون بين يديه صفوفاً صفوفاً»(٢).

ويرد التأويل الثاني والثالث بما ثبت عن ابن عباس وغيره وقد سبق تفصيل ذلك قريبا في هذا المقال.

وإجمال القول فيه أن تأويل وضع القدم بالزجر، والقهر ينتفي بقول ابن عباس : «حتى وجدت (أي النار) مس قدم الله تعالى ذكره» بعدما ذكر وضع قدمه عليها.

ويرد التأويل الثالث ــ أعني تأويل انزواء النار بارتداعها عن طلب المزيد ــ ما جاء في حديث ابن عباس السابق بلفظ : «فتضايقت حين جعل عليها ما جعل»، وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ : «هناك تمتلىء ويدنو بعضها إلى بعض»(٣).

(١) الفجر (٢٢)
(٢) تفسير ابن كثير (٥١١/٤).
(٣) التوحيد (٩٢).

وأما التأويل الرابع ــ وهو تأويل الجبار ــ في قوله ﷺ : «حتى يضع الجبار فيها قدمه»(١) بأنه أحد الجبابرة أو أنه إبليس لأنه أول من تكبر(٢) فتأويل بعيد لما سبق من ألفاظ الأحاديث وهي : «فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها» و «وضع الرحمن قدمه فيها» و «حتى وجدت مس قدم الله تعالى ذكره» بدل لفظ الجبار.

وأما التأويل الخامس ــ وهو كون الرِجْل لأحد الجبابرة ــ ففرع عن ثبوت التأويل الرابع، فإذا بطل الأصل بطل الفرع.

وأما التأويل السادس ــ وهو إرادة الجماعة الذين خلقوا للنار بالرِجْل ــ فيبطل بما بطل به التأويل الأول والثاني.

وأما ما استدل به القاضي عياض ــ على تأييد ما نقل عن الحسن البصري من التأويل ــ من حديث أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، ولفظه : «وأن الله ينشيء للنار من يشاء ويلقون فيها، فتقول : هل من مزيد ثلاثاً، حتى يضع فيها قدمه فتمتلىء»(٣) فلا يؤيد التأويل المذكور لوجوه :

الأول : قال الحافظ بن حجر : «وقد قال جماعة من الأئمة : إن هذا الموضع مقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلىء من إبليس وأتباعه، وكذا أنكر الرواية شيخنا البُلْقيني واحتج بقوله «ولا يظلم ربك أحداً»(٤) ثم قال : «وحمله على أحجار تلقى في النار أقرب من حمله على ذي روح يعذب بغير ذنب».

الثاني : وأضاف الحافظ فقال : «ويحتمل أن يراد بالإنشاء ابتداء إدخال الكفار النار، وعبر عن ابتداء الإدخال بالإنشاء، فهو إنشاء الإدخال، لا الإنشاء

(١) التوحيد لابن خزيمة (٩٢).
(٢) انظر فتح الباري (٥٩٦/٨).
(٣) البخاري مع الفتح (٤٣٤/١٣) حديث رقم (٧٤٤٩).
(٤) الكهف (٤٩).

بمعنى ابتداء الخلق، بدليل قوله: «فيلقون فيها وتقول: هل من مزيد وأعادها ثلاث مرات، ثم قال : حتى يضع فيها قدمه، فحيئنذ تمتلىء، فالذي يملؤها حتى تقول : حسبي هو القدم كما هو صريح الخبر»[1].

الثالث : وهناك وجه آخر وهو أن وضع القدم ذكر بعد الإنشاء والإلقاء، فينبغي أن يكون الإنشاء ووضع القدم متغايرين، لأن الإنشاء لا يخلو من ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون الإنشاء بمعنى ابتداء الخلق، وهو لا يراد لما سبق نقله عن ابن حجر.

الثاني : أن يكون الإنشاء الإدخال، فلا يفيد في تأييد التأويل المنقول عن الحسن.

الثالث : أن يكون الإنشاء بمعنى إنشائهم بما عملوا في الدنيا من موجبات النار، فلا يفيد أيضاً للتأييد المذكور، فيستقل القدم بمعنى مغاير للإنشاء وهو أن يكون صفة لله تعالى.

وأخيراً أذكر طريق السلف في الصفات فقد قال ابن حجر : «هو أن تُمَرَّ كما جاءت، ولا يتعرض لتأويله، بل نعتقد استحالة ما يوهم النقص على الله»[2].

وهذا اختيار جماعة من اللغويين الأوائل الكبار أمثال أبي عبيد ومشايخه، والأزهري وغيرهم فقد نقل الأزهري بعد ذكر حديث وضع القدم تأويل الحسن ثم علق عليه فقال : «وأخبرني محمد بن إسحاق السعدي عن العباس الدوري أنه سأل أبا عبيد عن تفسيره وتفسير غيره من حديث النزول والرؤية فقال : «هذه أحاديث رواها لنا الثقات عن الثقات حتى رفعوها إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وما رأينا أحداً يفسرها، فنحن نؤمن بها على ما جاءت

(١) فتح الباري (٤٣٧/١٣).

(٢) فتح الباري (٤٣٦/١٣).

ولا نفسرها»، أراد أنها تترك على ظاهرها كما جاءت»[١].

وقال البغوي : «قلت : والقدم والرِجْلان [٢] المذكوران في هذا الحديث من صفات الله سبحانه وتعالى، المنزه عن التكييف والتشبيه، وكذلك كل ما جاء من هذا القبيل في الكتاب أو السنّة كاليد والإصبع والعين والمجيء والاتيان، فالإيمان بها فرض، والامتناع عن الخوض فيها واجب»[٣].

(٢) أصابع الرحمٰن

ذكر الزمخشري حديث : «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن، يقلبه كيف يشاء».

فقال : «هذا تمثيل لسرعة تقلب القلوب، إن ذلك معقود بمشيئته وذكر الأصابع مجاز كذكر اليد واليمين»[٤].

وقال القاضي عياض : «وقوله : «يضع السماوات على إصبع ...» الحديث، قيل : الإصبع صفة سمعية لله تعالى، لا يقال فيها أكثر من ذلك كاليد، وهذا مذهب الأشعري وبعض أصحابه، وقد يحتمل أن يكون إصبعاً من أصابع ملائكته، أو خلقاً من خلقه سمّاه إصبعاً، وقيل : هي كناية عن القدرة وعن النعمة، وقيل : قد يكون المراد ضرب المثل من أنه لا تعب عليه ولا لغوب في إظهار المخلوقات كلها ذلك اليوم»[٥].

وأورد ابن الأثير الحديث الذي عند الزمخشري ثم شرح نحو شرحه، وأضاف إليه فقال : «وتخصيص ذكر الأصابع عن أجزاء القدرة والبطش لأن ذلك باليد، والأصابع أجزاؤها»[٦].

---

(١) تهذيب اللغة (٩/٤٥ــ٤٦).
(٢) هكذا وردت بالتثنية، وذكر الحديث بالإفراد.
(٣) شرح السنة (١٥/٢٥٧).
(٤) الفائق (٢/٢٨٢) وانظر لثبوت اليد واليمين صفة لله تفسير الطبري (٢٤/٢٥ــ٢٨) التوحيد لابن خزيمة (٥٣ــ٧٥، ٨٢ــ٨٩) مختصر الصواعق (٣٢٢ــ٣٣٤).
(٥) المشارق (١/٤٧).
(٦) النهاية (٣/٩).

وملخص الأقوال الواردة هنا كما يلي :

(١) ذكر الأصابع مجاز والمراد بها تمثيل المشيئة.

(٢) الإصبع صفة لله تعالى، تثبت كما وردت من غير معرفة كنهها، وكيفيتها، ولا تجحد تشبيهاً بصفات المخلوقين.

(٣) المراد من الإصبع إصبع بعض ملائكته، أو يراد بها بعض المخلوقين سمي إصبعاً.

(٤) هي كناية عن النعمة وعن القدرة.

(٥) أريد بها ضرب المثل لإظهار عدم التعب.

وبعد ما عرضنا أقوالهم المتعارضة في تأويل الإصبع يجدر بنا أن نسوق نصوصاً وردت فيها هذه الكلمة، ونعرف مدى اهتمام الشارع بإثبات الصفات وتعطيل المؤولين إياها، وهي فيما يأتي :

عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ : «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء»[١].

عن عبدالله أن يهودياً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد إن الله يمسك السمٰوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والخلائق على إصبع.

(وفي رواية عند الطبري : «ثم يهزهن»)، ثم يقول : أنا الملك، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه، ثم قرأ : وما قدروا الله حق قدره»[٢].

وفي رواية الطبري المذكور : «ثم قرأ هذه الآية «وما قدروا الله حق قدره ... الآيـة».

وفي رواية عنه : «فضحك رسول الله ﷺ تعجباً وتصديقاً له»[٣].

---

(١) مسلم (مع النووي) (٢٠٤/١٦) الترمذي (١٩٩/٣) مسند أحمد (١١٢/٣) توحيد ابن خزيمة (٨١) توحيد ابن منده (٢٧٢/١).

(٢،٣) البخاري (مع الفتح) (٣٩٣/١٣) حديث رقم (٧٤١) تفسير الطبري (٢٦/٢٤).

قال ابن كثير بعد تفسير هذه الآية : «وقد وردت أحاديث كثيرة متعلقة بهذه الآية الكريمة، والطريق فيها وفي أمثالها مذهب السلف، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف»(١).

ثم ذكر أحاديث الأصابع.

وقال ابن خزيمة في «باب إثبات الأصابع لله عز وجل» يعد ذكر أحاديث الأصابع : «والصواب والعدل في هذا الجنس مذهباً، مذهب أهل الآثار ومتبعي السنن، واتفقوا على جهل من يسميهم مشبهة، إذ الجهمية المعطلة جاهلون بالتشبيه ... كيف يكون مشبهاً من يثبت لله أصابع على ما بيّنه النبي المصطفى ﷺ للخالق البارىء»(٢).

قلت : لأنه لا مشابهة بين أصابع الرحمن، وأصابع الإنسان سوى اتفاقهما في الاسم ولا يكون تشبيهاً إلا إذا قسنا أصابعه بأصابعنا، فأما إذا أثبتناها له من غير تمثيل ولا تكييف يكون كإثباته لذاته «نفساً» ولبعض مخلوقاته «نفساً» حيث قال على لسان عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام : ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾(٣).

فيقال : نفس لا كنفس، ومثله يقال : أصابع لا كأصابع ويدان لا كيدين، وهكذا في كل ما ثبت عن الله تعالى في وصف نفسه، وكذا فيما أثبت له رسوله ﷺ، وأما ما لم يثبت فالخوض فيه ضلال.

(٣) ضحك الله تعالى

قال بيان الحق النيسابوري (ـــ ٥٥٣هـ) في معنى : «يضحك الله إلى رجلين ...»(٤) : معنى الضحك : الرضا بفعلهما(٥).

---

(١) تفسير ابن كثير (٦٣/٤).

(٢) التوحيد لابن خزيمة (٨٢ــ٨٣).

(٣) المائدة (١١٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٩/٦ رقم ٢٨٢٦.

(٥) جمل الغرائب ١١٩/أ.

وهذا تأويل مخالف لأحاديث الضحك الكثيرة، منها ما رواه ابن مسعود في آخر أهل النار خروجاً، وفيه :

«أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها ؟ قال : يا رب أتستهزىء مني وأنت رب العالمين ؟، فضحك ابن مسعود فقال : ألا تسألوني مم أضحك ؟، فقالوا : مم تضحك ؟، قال : هكذا ضحك رسول الله ﷺ، فقالوا : مم تضحك يا رسول الله ؟ قال : من ضحك رب العالمين حين قال : أتستهزىء مني وأنت رب العالمين ؟»[١].

ومنها ما رواه أبو رزين عنه ﷺ أنه قال :

«ضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره، قال : قلت : يا رسول الله ! أوَ يضحك الربّ عز وجل ؟ قال : نعم، قال : لن نعدم من ربّ يضحك خيراً»[٢].

وسئل أبو عمر الزاهد غلام ثعلب ـــ الذي ألّف كتاباً في غريب مسند الإمام أحمد[٣] ـــ عن معنى الضحك في هذا الحديث، فقال :

«الحديث معروف، وروايته سنّة، والاعتراض بالطعن عليه بدعة، وتفسير الضحك تكلف وإلحاد»[٤].

يريد أبو عمر بذلك أن معنى الضحك في الحديث واضح، لا خفاء به، فمن ترك المعنى المتبادر، والمفهوم الظاهر منه، ولجأ إلى تفسيره بما لا يلائم الظاهر فقد تكلف في التأويل وألحد في صفة من صفات الله تعالى.

هذا، وما قدّمناه كنماذج لتأويل الصفات الذي أدّى إلى التعطيل، أخذاً من كتب غريب الحديث، يكفي لإظهار ما فيها أو في معظمها من أفكار التجهم

(١) مسلم ٣/٤٣، وانظر التوحيد لابن خزيمة (٢٣١.
(٢) مسند أحمد ٤/١١، ١٢.
(٣) أنظر تاريخ بغداد ٢/٣٥٨.
(٤) طبقات الحنابلة ٢/٦٩.

والاعتزال ـــ والعياذ بالله ـــ فليحذر الذين يستفيدون منها، وينقلون عنها، وليدركوا ما في النقول قبل نقلها والموافقة عليها.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى صحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- تاريخ بغداد. للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ـــ٤٦٣هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت.
- تفسير الطبري. لابن جرير الطبري محمد (ـــ٣١٠هـ)، ط دار الفكر، بيروت.
- تفسير القرطبي. للقرطبي محمد بن أحمد (ـــ٦٧١هـ)، ط إحياء التراث، بيروت.
- تفسير ابن كثير. لابن كثير إسماعيل عماد الدين (ـــ٧٧٤هـ)، ط دار الفكر، بيروت.
- كتاب التوحيد. لابن خزيمة محمد بن إسحاق (ـــ٣١١هـ)، تعليق هراس، ط العلمية، بيروت.
- كتاب التوحيد. لابن منده محمد بن إسحاق (ـــ٣٩٥هـ)، تحقيق محمد بن ناصر الفقيهي، ط المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- تهذيب اللغة. للأزهري محمد بن أحمد (ـــ٣٧٠هـ)، ط الدار المصرية للتأليف بالقاهرة.
- تيسير العزيز الحميد. لسليمان بن عبدالله (ـــ١٢٣٣هـ)، ط ٣ المكتب الإسلامي، بيروت.

- جامع الترمذي. (ومعه تحفة الأحوذي). للترمذي محمد بن عيسى (ـ٢٧٩هـ) ط دهلي.
- جمل الغرائب. (مخطوط) لبيان الحق محمود بن أبي الحسين (بعد ٥٥٣هـ)، صورة الجامعة الإسلامية بالمدينة برقم ٣٦٧٣ عن نسخة إسكوريال، بأسبانيا.
- الرسالة التدمرية. لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم (ـ٧٢٨هـ)، تصحيح قصي محب الدين الخطيب، ط١٣٩٧/٢هـ بالقاهرة.
- شرح السنّة. للبغوي الحسين بن مسعود (ـ٥١٦هـ)، ط المكتب الإسلامي، بيروت.
- صحيح البخاري (مع فتح الباري). للبخاري محمد بن إسماعيل (ـ٢٥٦هـ)، تصحيح ابن باز، ومحب الدين الخطيب، ط المطبعة السلفية بالقاهرة.
- صحيح مسلم (ومعه شرحه للنووي). لمسلم بن الحجاج (ـ٢٦١هـ)، ط دار الفكر، بيروت.
- طبقات الحنابلة. للقاضي ابن أبي يعلى محمد (ـ٥٢٦هـ)، تحقيق الفقي، ط دار المعرفة، بيروت.
- غريب الحديث. لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، تصحيح عبدالمعطي أمين قلعجي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
- كتاب الغريبين. للهروي أحمد بن محمد (ـ٤٠١هـ) (مخطوط) نسخة دار الكتب المصرية، برقم ٥٥، لغة تيمور.
- الفائق. للزمخشري محمود بن عمر (ـ٥٣٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والبجاوي، ط دار المعرفة، بيروت.
- فتح الباري. للحافظ ابن حجر أحمد بن علي (ـ ٨٥٢هـ)، صحيح البخاري.
- الفتوى الحموية الكبرى. لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم

(ـــ٧٢٨هـ)، تصحيح قصي محب الدين الخطيب، ط٣/١٣٩٨هـ بالقاهرة.

- لسان العرب. لابن منظور محمد بن مكرم (ـــ٧١١هـ)، تحقيق علي عبدالله الكبير وغيره، ط دار المعارف بمصر.
- مختصر الصواعق المرسلة. (الاختصار) لمحمد بن الموصلي، تصحيح محمد حامد الفقي، ط المطبعة السلفية بالقاهرة.
- المسند. للإمام أحمد ابن حنبل (ـــ٢٤١هـ)، ط القاهرة ١٣١٣هـ.
- مشارق الأنوار. للقاضي عياض بن موسى (ـــ٥٤٤هـ)، ط المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث بالقاهرة.
- النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير المبارك بن محمد (ـــ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ط عيسى البابي الحلبي بالقاهـرة.